

Distr.: General
8 June 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٩

جنيف، ٦-٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩

البنود ٤ و ٦ و ٧ (و) و ٨ و ١٣ و ١٤ من جدول الأعمال المؤقت**

دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠٠٨

تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى: البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع

تنفيذ قرارات الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠، و ١٢/٥٢ بء، و ٢٧٠/٥٧ بء، و ٢٦٥/٦٠

المسائل الاقتصادية والبيئة

المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان

دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القرار ١٦/٦١

تقرير الأمين العام

* A/64/50

** E/2009/100



موجز

يستعرض هذا التقرير الروابط الأفقية والرأسية التي أقيمت بين مختلف أجزاء هيكل المتابعة المتكاملة لتعزيز الاتساق في متابعة المؤتمرات. ومن خلال تقديم تقييم متعمق لأحد المواضيع الشاملة المشتركة بين نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، يوضح التقرير كيفية اضطلاع الاستعراض الوزاري السنوي بمهمة توفير الاتساق الموضوعي لمتابعة المؤتمرات. كما يتضمن وصفا للطريقة التي يمكن بها لمنتدى التعاون الإنمائي، باعتباره منتدى يضم مشاركة متوازنة للأطراف الرئيسية وتمثيلا واضحا لمواقف أصحاب المصلحة المتعددين، أن يساعد في النهوض بتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومن خلالها المتابعة المتكاملة للمؤتمرات. كما يبين بالتفصيل الطريقة التي يمكن بها لاجتماع الجمعية العامة المخصص للتنمية أن يوفر اتساقا موضوعيا مشابها لعمل الجمعية ولجائها ذات الصلة.

ويجد التقرير أنه على مدار السنوات العديدة الماضية، تم تنفيذ أحكام رئيسية من قرارات الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠، و ١٢/٥٢ بء، و ٢٧٠/٥٧ بء، و ٢٦٥/٦٠، و ١٦/٦١. ويسعى التقرير أيضا إلى إثبات أنه مع استحداث مهام جديدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وعقد اجتماع الجمعية العامة المخصص للتنمية، تنشأ إمكانية للارتقاء بالمتابعة المتكاملة والمنسقة إلى مستوى جديد من خلال إعادة توجيه تركيزها من التنسيق المتصل بالعمليات إلى تحقيق الاتساق الموضوعي. ولتيسير إعادة توجيه المتابعة المتكاملة للمؤتمرات، يوصى بإعداد تقرير كل أربع سنوات. فمثل هذا التقرير سيوفر تقييما عاما للمدى الذي بلغه المجتمع الدولي في تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية قبل سنة من الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية وما يعقب ذلك من اعتماد الوثائق الاستراتيجية الجديدة لوكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - تطور هيكل المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات
٥	ألف - تطور هيكل المتابعة المتكاملة منذ اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠
٥	١ - المتابعة على الصعيد القطري
٧	٢ - متابعة المؤتمرات على الصعيد الإقليمي
٨	٣ - المتابعة المشتركة بين الوكالات
١٠	٤ - المتابعة على الصعيد الحكومي الدولي
	باء - متابعة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥: تنفيذ المهام الجديدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واجتماع الجمعية العامة المخصص للتنمية
١٢	١ - الاستعراض الوزاري السنوي
١٢	٢ - منتدى التعاون الإنمائي الذي يعقد كل سنتين
١٦	٣ - اجتماع الجمعية العامة المخصص للتنمية
	ثالثا - الآثار المترتبة على تواتر تقديم تقرير الأمين العام عن التنفيذ والمتابعة المتكاملين لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية
١٧	ألف - أهداف تقارير الأمين العام المقبلة وقيمتها المضافة
١٧	باء - تواتر تقديم تقارير الأمين العام مستقبلا
١٩	رابعاً - التوصيات

أولا - مقدمة

- ١ - أعد هذا التقرير استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩/٢٠٠٨، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام تقديم توصيات عن تواتر تقديم التقرير المتعلق بدور المجلس في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وذلك بهدف مواصلة تعزيز فعالية التقرير.
- ٢ - ويتضمن التقرير وصفا للنهج المتبع في المتابعة المتكاملة للمؤتمرات حتى الآن (الفرع الأول). ثم يستعرض تطور هيكل متابعة المؤتمرات (الفرع الثاني)، والآثار المترتبة عليه بالنسبة لتواتر تقديم تقرير الأمين العام، بغية إضافة أقصى قيمة ممكنة إلى النهوض بالمتابعة المتكاملة للمؤتمرات (الفرع الثالث). ويختتم التقرير بفرع مخصص للتوصيات (الفرع الرابع).
- ٣ - وعلى مدار العقدين الماضيين، أسفرت المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة عن ظهور رؤية مشتركة للتنمية. وتستند هذه الرؤية إلى ازدياد توافق الآراء داخل المجتمع الدولي على أن النهج الكلية المتكاملة التي تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية هي السبيل الأفضل للنهوض بالتنمية. وأرسى هذا الإطار العريض القاعدة الأساس لعقد مؤتمر قمة الألفية، التي انتهت باعتماد الأهداف والغايات المحددة زمنيا المعروفة بالأهداف الإنمائية للألفية.
- ٤ - وفي عام ٢٠٠٥، عندما عاد قادة العالم إلى تقييم التقدم المحرز، سلموا بأن التقدم في بلوغ كثير من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا لا يزال بعيدا عن المسار السليم في عدد من البلدان. ولسد الفجوة في التنفيذ، تعهدوا بوضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة للتنمية الوطنية لتحقيق الأولويات الإنمائية الوطنية وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وللتعجيل بالتنفيذ، أسندوا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مهمتين جديدتين: الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي الذي يعقد كل سنتين.
- ٥ - وفي مؤتمر القمة العالمي، شدد القادة أيضا على أنه لا يمكن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية إلا إذا اقترنت بغيرها من أهداف وغايات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. ومع التأييد الذي حظيت به الرؤية العريضة للتنمية، التي يُشار إليها الآن عموما باسم خطة الأمم المتحدة للتنمية والتي تشمل الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، اكتسبت الدعوات إلى المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات على كافة المستويات زخما إضافيا.

٦ - وقد ظل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على مدى سنوات، يشجع المتابعة المتكاملة للمؤتمرات استنادا إلى نهج ذي شقين. فعلى المستوى المؤسسي، يشجع المجلس تعزيز الاتساق الهيكلي، بهدف تحويل تنوع وتعقيد منظومة الأمم المتحدة إلى مصدر للقوة بحيث يتسنى للمنظمات، المعيارية منها والتنفيذية على حد سواء، والتي تعمل بصورة منفردة أو مجتمعة مع غيرها، أن تطبق نقاط القوة المتنوعة لديها بما يحقق الغرض المشترك المتمثل في تحقيق التنمية للجميع. وعلى المستوى الموضوعي، يدعو المجلس للأخذ بنهج كلي إزاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية يأخذ في الحسبان الترابط بين مختلف أهداف وغايات المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة.

٧ - وكان أحد التحديات الكبرى التي واجهتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تعزيز المتابعة المتكاملة يتمثل في أنه في حين كانت المؤتمرات تبني نهجا شاملا، كانت الحكومات الوطنية ومنظومة الأمم المتحدة المكلفة بتنفيذها تستمر إلى حد بعيد في العمل على أسس قطاعية. ولذلك، كانت الجمعية والمجلس تكرسان جانبا كبيرا من اهتمامهما، خلال السنوات الأولى من المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات، لتشجيع الاتساق والتعاون والتنسيق من خلال إقامة الروابط بين القطاعات. فأقيمت على حد سواء روابط رأسية، تمتد من الأطراف العالمية إلى الأطراف المحلية، وروابط أفقية، تربط بين المؤسسات عبر مختلف القطاعات. وفي حين لم يتحقق الكثير من التقدم في السنوات الأولى فيما يتعلق بالمتابعة المتكاملة للمؤتمرات، فإن استحداث الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي كان يمثل خطوة كبرى إلى الأمام.

ثانيا - تطور هيكل المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات

ألف - تطور هيكل المتابعة المتكاملة منذ اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠

١ - المتابعة على الصعيد القطري

٨ - إن الاختبار الحقيقي للمتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات يتمثل فيما إذا كانت تحدث farkا في الحياة اليومية للناس من خلال التعجيل بتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى مدار السنين، أصبحت استراتيجيات التنمية الخاضعة للسيطرة الوطنية هي الأساس الذي تستند إليه جهود التنمية التي تقودها الأطراف الوطنية. وفي مؤتمر القمة العالمي المعقود عام ٢٠٠٥، وضعت الحكومات الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في صميم استراتيجياتها الوطنية للتنمية عند تعهدها بوضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية شاملة للتنمية.

٩ - ويتمثل دور الأمم المتحدة في مساعدة البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء في إدماج الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في سياساتها الوطنية. وفي عام ٢٠٠٧، أفاد ٦٧ من أفرقة الأمم المتحدة القطرية أنها قدمت مساعدات إلى الحكومات الوطنية في وضع وتنفيذ خطط وطنية للتنمية أو استراتيجيات للحد من الفقر، بما في ذلك من خلال التحليلات القطرية للتقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتمويل غايات الأهداف. وساعد تبني استراتيجيات وطنية شاملة على تشجيع تكامل السياسات العامة في مرحلتها صياغة السياسات وتخطيطها. ومع وضع الخطط الوطنية للتنمية، أصبح التحدي الرئيسي الآن يتمثل في كفالة ألا يتبدد في مرحلة التنفيذ الاتساق الذي تحقق في عملية التخطيط.

١٠ - ولكفالة الاتساق والتكامل في مرحلتها التخطيط والتنفيذ، وللاستفادة بدرجة أفضل من تنوع الخبرات الفنية في أنحاء منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من الوكالات غير المقيمة، قامت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بتطوير العديد من الأدوات على مدى السنوات الماضية. وتشمل هذه الأدوات التقييمات القطرية المشتركة، وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومصفوفة نتائجها، ونظام المعلومات الإنمائية DevInfo. ومن الابتكارات الأحدث شبكة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للسياسات العامة، التي تهدف إلى كفالة تنسيق وتركيز المشورة التقنية والمتعلقة بالسياسات التي تقدمها الأمم المتحدة لتخطيط وتنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١١ - ولمواصلة استكشاف سبل تحسين الدعم المقدم إلى البلدان في تنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الوطنية الشاملة، أطلقت الأمم المتحدة أيضاً مبادرة "توحيد الأداء" في ثمانية بلدان تجريبية في نهاية عام ٢٠٠٦. وتساعد البرامج التجريبية في تحديد السبل التي يمكن من خلالها لأسرة الأمم المتحدة أن تنجز مهامها بصورة أكثر تكاملاً وتنسيقاً على الصعيد القطري. وقد حفزت المبادرة على البرمجة المشتركة التي تستند إلى التحليل المشترك والتفكير المشترك والتخطيط ووضع الأولويات بصورة مشتركة. كما أن النهج المتمثل في برنامج واحد، وميزانية واحدة، وقائد واحد، ومكتب واحد حسب الاقتضاء، قد ساعد على ضمان إدماج الخبرات والمعارف الفنية لجميع وكالات الأمم المتحدة، بما فيها الوكالات غير المقيمة^(١).

١٢ - وأجريت جولة ثانية من تقارير التقييم من البلدان التجريبية الثمانية، فتم تجميعها في تقرير واحد يُنشر في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وهو ما سيتسم بأهمية خاصة في الوقت الذي

(١) لإشراك الوكالات غير المقيمة في البرمجة القطرية المشتركة، قامت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بتنفيذ خطة عمل الوكالات غير المقيمة.

تركز فيه مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على تيسير تطبيق الدروس المستفادة من البرامج التجريبية في بلدان أخرى، وبخاصة في أكثر من ٩٠ بلداً ستبدأ خلال السنوات الثلاثة القادمة أطر عملها الجديدة للمساعدة الإنمائية.

٢ - متابعة المؤتمرات على الصعيد الإقليمي

١٣ - نتيجة للسياسة النشطة للأخذ باللامركزية، تسهم المراكز الإقليمية للأمم المتحدة إسهاماً متزايد الأهمية في متابعة المؤتمرات. وتنقل لجان الأمم المتحدة الإقليمية خبرات السياسات والمنظورات الإقليمية إلى مناقشات السياسات العامة التي تجري في المقر. ومن أمثلة ذلك حوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية أثناء دورة المجلس السنوية، وحواره مع اللجنة الثانية للجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل المراكز الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، من خلال أفرقة المديرين الإقليمية، على كفالة ترجمة التوجيهات العالمية بصورة متسقة في التوجيهات على الصعيد القطري. وتوفر تلك الأفرقة الدعم التقني للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، كما تُكلف أيضاً بإدارة أداء المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية وضمان جودة برامج الأمم المتحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

١٤ - ومع ازدياد الأنشطة على الصعيد الإقليمي، أصبحت هناك حاجة أكثر إلحاحاً لتنسيق الجهود الإقليمية. وهناك هيكلان إقليميان رئيسيان للتنسيق: آليات التنسيق الإقليمية التابعة للجان الإقليمية وأفرقة المديرين الإقليمية المؤلفة من المديرين الإقليميين لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وكبار المديرين المعيّنين الذين يتولون مسؤوليات إشرافية فيما يتعلق بمشاركة الوكالات على الصعيد القطري. وقد نوقشت مؤخراً في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق مسألة العلاقة بين آليات التنسيق الإقليمية وأفرقة المديرين الإقليمية. وستظل أفرقة المديرين الإقليمية تقدم منظوراً إقليمياً لعمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق بالعمل التنفيذي. أما آليات التنسيق الإقليمية، فيمكن أن توفر منظوراً مشابهاً للجنة البرنامج الرفيعة المستوى من زاوية السياسات العامة. وتتفاوت حالياً درجة التعاون بين آليات التنسيق الإقليمية وأفرقة المديرين الإقليمية فيما بين المناطق. ففي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على سبيل المثال، يجري عقد اجتماعات آليات التنسيق الإقليمية وأفرقة المديرين الإقليمية بصورة متعاقبة لتيسير التعاون.

٣ - المتابعة المشتركة بين الوكالات

١٥ - والجهود المبذولة لتعزيز النهج المتكاملة على الصعيدين القطري والإقليمي تكمّلها الجهود العالمية المبذولة لتطوير استجابات شاملة للتحديات العالمية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وعلى مدار السنوات العديدة الماضية، راح مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، الذي يجمع بصورة منتظمة الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة برئاسة الأمين العام، يشدد بصفة خاصة على تعزيز الاتساق بين المنظمات أفقياً ورأسياً لتمكين منظومة الأمم المتحدة من توحيد أدائها، ومن أن تصبح أكثر من مجرد حاصل جمع أجزائها. وكان المجلس يسترشد في هذا الجهد بتقريره المعنون "أمم متحدة واحدة"^(٢) والاستعراض الشامل الذي تجريه الجمعية العامة كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

١٦ - ويلعب مجلس الرؤساء التنفيذيين دوراً هاماً في تعزيز الاتساق الأفقي على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وهو يقود جهود وضع استراتيجيات وسياسات ومنهجيات وأدوات مشتركة للتصدي للتحديات التي تواجه منظومة الأمم المتحدة. وعمله فيما يتعلق بأزمة الأمن الغذائي وتغير المناخ في العالم، فضلاً عن جهوده الأخيرة فيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، هي أمثلة على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإنجاز النتائج بتجميع أوجه التكامل بينفرادى المنظمات لكي تعمل معاً بصورة مشتركة للتصدي للتحديات العالمية (انظر CEB/2008/2). واستجابة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وافق مجلس الرؤساء التنفيذيين مؤخراً على تسع مبادرات مشتركة. وتهدف هذه المبادرات إلى مساعدة البلدان والمجتمع العالمي على مواجهة الأبعاد المتعددة للأزمة، والتعجيل بالانتعاش، والاستفادة من الأزمة باعتبارها فرصة للترويج لعولمة عادلة مفتوحة أمام الجميع^(٣). كما يعمل مجلس الرؤساء

(٢) "أمم متحدة واحدة: محفز للتقدم والتغيير: كيف يغير إعلان الألفية الطريقة التي تعمل بها منظومة الأمم المتحدة" (نيويورك، ٢٠٠٥).

(٣) مثلما هو مبين في التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (انظر E/2009/67)، ستتركز المبادرات المشتركة التسع على: (أ) توفير التمويل الإضافي لأكثر الفئات ضعفاً (الوكالتان الرائدتان: البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ (ب) الأمن الغذائي (فرقة العمل الرفيعة المستوى المستمرة في عملها؛ الوكالات الرائدة: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد))؛ (ج) التجارة (الوكالتان الرائدتان: منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد))؛ (د) مبادرة الاقتصاد الأخضر (مبادرة مستمرة، الوكالة الرائدة: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)؛ (هـ) الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل (الوكالة الرائدة: منظمة العمل الدولية)؛ (و) توفير القدر الأدنى من الحماية الاجتماعية (الوكالتان الرائدتان: منظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية)؛ (ز) تلبية الاحتياجات الإنسانية وتدعيم الأمن والاستقرار الاجتماعي (الوكالة الرائدة: برنامج الأغذية العالمي)؛

التنفيذيين بمثابة إطار عام لتجميع العديد من مجموعات الأدوات لتعميم المسائل المشتركة في برامج المنظمات وأنشطتها في أنحاء المنظومة. وأمثلة هذه المسائل تشمل العمالة وفرص العمل اللائق، والحد من الكوارث، والقضاء على العنف ضد المرأة والطفلة.

١٧ - وتلعب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية دوراً رئيسياً في تعزيز الاتساق من خلال ترجمة توجيهات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مبادئ توجيهية قابلة للتطبيق للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وبدعم من مكتب تنسيق عمليات التنمية، تقوم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بإعداد مبادئ توجيهية لعموم المنظومة لتعزيز تنسيق ومواءمة وتوفير الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيد القطري مع نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وإدماج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية باعتبارها الركن الثالث من أركان مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى جانب اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، يساعد على تعزيز الاتساق الرأسي بين السياسات العامة والبرامج والجوانب التنفيذية في عمل منظومة الأمم المتحدة. والاجتماعات المنتظمة بين الرؤساء وأمانات كل من أركان المجلس تكفل تدفق المعلومات بين الأركان الثلاثة.

١٨ - وعمل مجلس الرؤساء التنفيذيين المتصل بالتنمية تكمله اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التي هي بمثابة ساحة داخل الأمم المتحدة للتحليل الاستراتيجي وإسداء المشورة المتسقة للبلدان والمجتمع العالمي حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال عمل مجموعاتها المواضيعية التسع، التي تعكس المجالات الرئيسية لخطة الأمم المتحدة للتنمية، فإن اللجنة التنفيذية تنشط التعاون، وتساعد على الاستفادة من بصورة أفضل من خبرات مراكز الامتياز في مختلف كياناتها وعلى تعزيز التعاون فيما بين مناطق الأمم المتحدة المختلفة. ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك الدور المحوري الذي لعبته اللجنة التنفيذية في التحضير للاجتماع الرفيع المستوى المعقود عام ٢٠٠٨ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، ومساهمتها في صياغة استجابة على نطاق منظومة الأمم المتحدة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. ويشمل ذلك الجهد الأخير قيام اللجنة التنفيذية بإعداد ورقة استراتيجية حول الأزمة المالية. كما تقوم اللجنة التنفيذية باستعراض الطريقة التي يمكن بها أن تسهم بأفضل صورة في النظام المتكامل للرصد والتحليل، كجزء من المبادرات التسع المشار إليها أعلاه للتصدي للأزمة، والتي اعتمدها مجلس الرؤساء التنفيذيين في اجتماعه الأخير.

(ح) التكنولوجيا والابتكار (الوكالات الرائدة: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية)؛ (ط) المراقبة والتحليل (الوكالة الرائدة: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية).

١٩ - كما أحرز تقدم في تعزيز الاتساق البرنامجي في عمل وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها، من ناحية، ومؤسسات بريتون وودز، من ناحية أخرى، وهو ما تحقق من خلال زيادة التعاون. وعلى المستوى العالمي، تشمل أمثلة هذا التعاون فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. كما أن بعض الوكالات تقوم بأنشطة تعاونية متطورة للغاية على الصعيدين القطري والإقليمي، وبخاصة مع البنك الدولي. ولإضفاء الطابع المؤسسي على مبادئ التعاون، تقوم الأمم المتحدة والبنك الدولي بوضع العديد من وثائق الشراكة. ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك إطار الشراكة لمواجهة الأزمة وحالات ما بعد الأزمة، الذي تم توقيعه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، والذي يهدف إلى خفض تكاليف المعاملات بالنسبة للبلدان الداخلة في الشراكة وزيادة اتساق المساعدة وتأثيرها.

٤ - المتابعة على الصعيد الحكومي الدولي

٢٠ - وعلى الصعيد الحكومي الدولي، تخضع متابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة لعملية استعراض على ثلاثة مستويات. ففي المستوى الأول، يجري استعراض المتابعة من جانب إحدى اللجان الفنية أو الهيئات الحكومية الدولية الأخرى، مثل المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج أو مجالس إدارات الوكالات المتخصصة. وبعد ذلك، ينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويقدم التوجيه والتنسيق على المستوى العام. وبعد ذلك، تخضع كل المؤتمرات للاستعراض، على المستوى الأعلى للسياسات العامة، من قبل الجمعية العامة.

٢١ - وتقود اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عملية متابعة العديد من المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. ولكفالة الاتساق بين عمل مختلف اللجان الفنية، فإنها تعقد اجتماعات مشتركة لهيئات مكاتبها، ويشارك رؤساؤها في دورات اللجان الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن اعتماد برنامج عمل متعدد السنوات في سياق استعراض أساليب عمل اللجان الفنية قد مكّن اللجان من العمل بصورة أوثق مع بعضها البعض من خلال زيادة القدرة على التنبؤ (انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩/٢٠٠٧).

٢٢ - ويجري أيضا تعزيز التعاون بين اللجان الفنية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومنذ تموز/يوليه ٢٠٠٢، يجتمع مكتب المجلس ورؤساء اللجان الفنية بصورة سنوية لتبادل الآراء حول الطريقة التي يمكن بها للأجهزة المجلس الفرعية أن تساهم في عمل المجلس، ومنذ عام ٢٠٠٧ ومكتب المجلس يجتمع مع جميع رؤساء اللجان الفنية لمناقشة الطريقة التي يمكن أن

يسهموا بها، بمنظوراتهم، في الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي. كما اعتاد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي مخاطبة الأجهزة الفرعية للمجلس^(٤).

٢٣ - ومن الأمثلة الايجابية بصفة خاصة التعاون الوثيق بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة وضع المرأة. ففي عام ٢٠٠٩، وجريا على الممارسة التي أصبحت الآن مستقرة، كان معروضا على المجلس مذكرة مقدمة من الأمانة العامة عن "تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي" (E/CN.6/2009/13)، وهي المذكرة التي ستكون بمثابة مساهمة اللجنة في الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى ذلك، ناقشت اللجنة المسألة في العام الحالي أثناء مناقشات فريق للخبراء. كما نظرت اللجنة في المنظورات الجنسانية للأزمة المالية، باعتبارها مسألة مستجدة، خلال مناقشة تفاعلية لفريق خبراء. ونتائج مناقشات فريق الخبراء متاحة في شكل موجز أعدته رئيسة اللجنة.

٢٤ - غير أن التقدم المحرز لم يكن بنفس القدر في إشراك مجالس إدارات وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في جهود المتابعة التي يضطلع بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. فالمناقشات الموضوعية أثناء اجتماعات المجالس التنفيذية ظلت منفصلة إلى حد بعيد عن عمل المجلس في متابعة المؤتمرات. ويرجع ذلك أساسا إلى جداول أعمال المجالس التنفيذية، بما في ذلك جداول أعمال اجتماعاتها المشتركة، التي لا تتركز بالضرورة على المسائل التي يمكن أن يتناولها حوار يتعلق بالسياسات العامة. وبالتالي، فإن المجالس التنفيذية لا تقدم في تقاريرها السنوية إلى المجلس أية مساهمات موضوعية، ولا تحيل أيا من مسائل السياسات العامة إلى المجلس أو الجمعية العامة لاتخاذ قرارات أو إصدار توجيهات بشأنها، باستثناء ما تقدمه من تقارير متابعة لاستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات.

٢٥ - وبالمثل، فإن التقدم المحرز في تعزيز التعاون مع الهيئات الحكومية الدولية لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة كان محدودا. فالوكالات المتخصصة لها هياكل إدارتها، باعتبارها منظمات مستقلة وقائمة بذاتها من الناحية القانونية. غير أن مجالس إدارتها لديها مسؤولياتها عن متابعة ورصد المؤتمرات. وهذا هو الحال تحديدا عندما تُكلف بالاضطلاع بدور خاص في تنفيذ مؤتمرات رئيسية تعقدها الأمم المتحدة. ولذلك، ينبغي تعزيز التعاون الوثيق بين مجالس إدارات الوكالات وبين المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصورة قوية. وتُبذل في الآونة الأخيرة جهود لتشجيع الحوار فيما بين رؤساء مجالس الإدارات أثناء الجزء المتعلق بالتنسيق.

(٤) في عام ٢٠٠٩، تحدث رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أمام عدة هيئات، منها لجنة السكان والتنمية، ولجنة وضع المرأة، ولجنة خبراء الإدارة العامة، ولجنة السياسات الإنمائية، ولجنة التنمية المستدامة.

باء - متابعة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥: تنفيذ المهام الجديدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واجتماع الجمعية العامة المخصص للتنمية

٢٦ - يبين استعراض هيكل متابعة المؤتمرات أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أحرز قدرا كبيرا من التقدم في إقامة روابط رأسية وأفقية بين مختلف الكيانات المشاركة في متابعة المؤتمرات. غير أن إحدى الثغرات التي كانت قائمة قبل عام ٢٠٠٥ تتمثل في الافتقار إلى محور مواضيعي مشترك يمكن أن تلتف حوله مختلف آليات متابعة المؤتمرات. ولم تكن الجمعية العامة ولا المجلس يوفران مثل هذا المحور.

٢٧ - وضاحت هذه الثغرة إلى حد بعيد في عام ٢٠٠٥ عندما تضمنت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي استحداث مهمتين جديدتين: الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي. وبالإضافة إلى ذلك، وفي قرار لاحق عن متابعة الوثيقة الختامية في ميدان التنمية، قررت الجمعية العامة عقد اجتماع مخصص للتنمية أثناء المناقشة السنوية لتنفيذ إعلان الألفية والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ويبين هذا الفرع كيف تساعد هاتان المهمتان المسندتان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة على النهوض بالتكامل الموضوعي من خلال تجميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة حول جوانب محددة من خطة الأمم المتحدة للتنمية.

١ - الاستعراض الوزاري السنوي

٢٨ - أثبت الاستعراض الوزاري السنوي أنه أداة فعالة بصفة خاصة في تعزيز الاتساق الموضوعي فيما تبذله الأمم المتحدة من جهود لمتابعة المؤتمرات. فمن خلال القيام كل سنة باستعراض موضوع شامل مختار مشترك فيما بين مؤتمرات الأمم المتحدة، سرعان ما أثبتت عملية الاستعراض نفسها كمنتدى يساعد في بلورة أحر أفكار وأنشطة الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمواضيع الشاملة المحددة المشتركة فيما بين المؤتمرات، وفتحت قنوات جديدة لربط جهود المتابعة على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية.

٢٩ - ومن خلال تبني التركيز الشامل بصورة مسبقة، يمكن الاستعراض الوزاري السنوي مختلف القطاعات المكلفة بمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة من أن تسهم بنشاط، بمنظوراتها الخاصة، في مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكان ما أسفر عنه ذلك من تناول متعدد الجوانب من جانب المجلس للمسائل الرئيسية الواردة في خطة الأمم المتحدة للتنمية أمرا لا مثيل له في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الحكومية الدولية من حيث التنوع والنطاق الجغرافي للأطراف المشاركة في العملية على حد سواء.

٣٠ - وعلى الصعيد العالمي، يساعد الاستعراض الوزاري السنوي على إحراز تقدم في تجميع آراء مجموعة واسعة من الأطراف. ويمكن إنجاز ذلك بالاستفادة من خبرات كل من الهيئات الحكومية الدولية وأمانات وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ذات الصلة أثناء العملية التحضيرية وأثناء الاستعراض نفسه. كما يدمج الاستعراض مساهمات اللجان الفنية للأمم المتحدة، التي أدرج العديد منها في جداول أعمالها بندا ثابتا يتعلق بالإسهام في المهام الجديدة المسندة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٣١ - كما يبرز الاستعراض الوزاري السنوي المنظور الإقليمي بدرجة أكبر في المداولات التي تجري على الصعيد العالمي. وفي عام ٢٠٠٩، تعاونت اللجان الإقليمية مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة الصحة العالمية في عقد خمسة اجتماعات وزارية إقليمية لأصحاب المصلحة للتحضير للاستعراض الوزاري السنوي: الاجتماع الإقليمي لجنوبي آسيا بشأن "استراتيجيات تمويل الرعاية الصحية"، والاجتماع الوزاري الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن "تشجيع الوعي الصحي"، والاجتماع الوزاري الإقليمي لغربي آسيا بشأن "الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها"، والاجتماع الوزاري الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن "فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، والاجتماع الوزاري الإقليمي لأفريقيا بشأن "الصحة الإلكترونية e-Health - تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأغراض الصحية" (انظر <http://www.un.org/ecosoc/newfunct/amrregional2009.shtml>). وسلطت هذه الاجتماعات الضوء على المسائل التي تحظى باهتمام خاص في مختلف المناطق. وساعدت المشاركة النشطة من جانب الدول الأعضاء واللجان الإقليمية والمكاتب الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها على تعزيز الارتباط بين العمليات التي تجري على الصعيد القطري والأنشطة الإقليمية والمناقشات التي تدور على الصعيد العالمي.

٣٢ - كما يشجع الاستعراض الوزاري السنوي على تبني نهج شاملة مشتركة بين القطاعات على الصعيد القطري. وبالنسبة للبلدان التي تقدم عروضاً أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحديداً، يساعد إعداد التقارير الوطنية في تجميع الوزارات المختلفة حول مائدة مستديرة واحدة لتحديد الإنجازات الرئيسية والصعوبات والدروس المستفادة ونماذج الممارسات الفضلى. وتتيح تلك العروض قناة مباشرة لتغذية عمل المجلس بالمنظورات القطرية. كما أنها تُعد فرصاً فريدة من نوعها لكي يناقش الوزراء التدابير العملية المتعلقة بكيفية ترجمة الأولويات العالمية إلى سياسات وطنية، وكيفية التعلم من خبرات البلدان الأخرى، ثم وضع هذه الحلول في سياقها الصحيح من أجل تنشيط التنفيذ في بلدانهم.

٣٣ - ويعزز الاستعراض الوزاري السنوي أيضا مشاركة أصحاب المصلحة في جهود متابعة المؤتمرات التي يضطلع بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويتم تنظيم منتدى للمنظمات غير الحكومية قبل الجزء الرفيع المستوى من أعمال المجلس مباشرة، وتُحال النتائج إلى دورة الاستعراض الوزاري السنوي. وفي دورة الاستعراض نفسها، يمكن لأصحاب المصلحة المشاركة في اجتماعات المائدة المستديرة الرفيعة المستوى وفي معرض الابتكارات في إطار الاستعراض. وعلاوة على ذلك، تتاح فرص عديدة لأصحاب المصلحة للمشاركة في العملية التحضيرية للاستعراض، من بينها المناقشة الإلكترونية، ومناسبة للأغراض الخيرية، واجتماعات تحضيرية على المستويين الوطني والإقليمي.

٣٤ - وهذه العناصر المختلفة للاستعراض الوزاري السنوي تعزز في مجموعها من قدرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على توفير الاتساق المواضيعي لمتابعة المؤتمرات. وحتى الآن، كانت المساهمات الواردة من طائفة واسعة من الأطراف تكفل أن تتبنى الإعلانات الوزارية الصادرة من المجلس عن مواضيع الاستعراض نهجا شاملا يغطي عدة قطاعات. ومن ثم، فإنها توفر توجيهها مفيدا يمكن لمجلس الرؤساء التنفيذيين أن يبلور حوله نهجا على نطاق منظومة الأمم المتحدة للاستفادة من أوجه التكامل والمزايا النسبية لمختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة. واستعراض تنفيذ الإعلان الوزاري للمجلس في الجزء الخاص بالتنسيق من الدورة السنوية التالية يتيح فرصة إضافية لزيادة التوجيه المقدم إلى منظومة الأمم المتحدة بشأن تفعيل الإعلان.

٢ - منتدى التعاون الإنمائي الذي يعقد كل سنتين

٣٥ - يُعد منتدى التعاون الإنمائي المنشأ حديثا والذي يعقد كل سنتين خطوة أخرى إلى الأمام في المتابعة المتكاملة. ويضطلع المنتدى باستعراض الاتجاهات والتقدم المحرز في ميدان التعاون الإنمائي الدولي؛ وتحديد الثغرات والعقبات بغية وضع توصيات بشأن التدابير العملية وخيارات السياسات العامة من أجل تعزيز الاتساق والفاعلية وتعزيز التعاون الإنمائي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتوفير ساحة للدول الأعضاء لتبادل الدروس المكتسبة وتقاسم الخبرات؛ وهو مفتوح لمشاركة جميع أصحاب المصلحة بموجب نظامه الأساسي (انظر قرار الجمعية العامة ١٦/٦١).

٣٦ - وقد أرسى الاجتماع الأول للمنتدى عام ٢٠٠٨ وضعه كمركز تنسيق داخل الأمم المتحدة للنظر بصورة شاملة في التعاون الإنمائي بمشاركة متوازنة من جانب أصحاب المصلحة المتعددين. وكانت المسائل التي برزت أكثر من غيرها أثناء المناقشات تشمل اتساق السياسات العامة، والالتزامات بتقديم المعونات وتوزيعها، وخطط كفالة فعالية المعونات،

والقدرات القطرية والاستراتيجيات الإنمائية في التعاون بين بلدان الجنوب. وتطويراً لنتائج منتدى عام ٢٠٠٨، فإن خطة عمل أكرا التي اعتمدت خلال المنتدى الرفيع المستوى الثالث لفعالية المعونات، المعقود في أكرا في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ (انظر A/63/539، المرفق)، ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المعقود في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، سيعتبر منتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٠ على مسألة اتساق سياسات المعونات بغية الانتقال من شكل المعونة إلى مصادر التمويل الأطول أجلاً، والمساءلة المتبادلة وشفافية المعونات في التعاون الإنمائي، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٣٧ - ومن خلال تجميع أطراف من شتى الخلفيات، يتمتع منتدى التعاون الإنمائي بميزة خاصة في الماضي عندما بالمتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات. ويمكن من خلال عمله أن يساعد في تحديد سبل التشجيع على زيادة اتساق السياسات عبر مختلف مجالات سياسات التعاون الإنمائي. كما جرى التسليم بهذه النقطة في مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية، الذي أقر في وثيقته الختامية بدور المنتدى كمركز تنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة للنظر بصورة شاملة في مسائل التعاون الإنمائي^(٥). وفي دورته لعام ٢٠١٠، ستتاح للمنتدى فرصة للإسهام بصورة كبيرة في كيفية كفاءة زيادة اتساق سياسات المعونات لمساعدة البلدان على الانتقال من شكل المعونة إلى مصادر التمويل الإنمائي الأطول أجلاً.

٣٨ - وثمة إسهام رئيسي آخر يمكن للمنتدى أن يسهم به في متابعة المؤتمرات، ألا وهو مساعدة المانحين الجدد على المشاركة بصورة أكثر انتظاماً في دفع تنفيذ نتائج المؤتمرات إلى الأمام. وسيكون التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من بين مجالات تركيز المنتدى في عام ٢٠١٠. وقد أصبح تحقيق تقدم في هذه المسألة أمراً يتسم بأهمية متزايدة في الوقت الذي يلعب فيه المانحون من بلدان الجنوب دوراً أكثر بروزاً في الماضي عندما بخطة الأمم المتحدة للتنمية.

٣٩ - ومع ما يتميز به المنتدى من مشاركة مفتوحة للجميع وقاعدة ملكية واسعة ومناقشات تفاعلية، فإنه يوفر قنوات جديدة هامة للاستفادة بصورة أكثر انتظاماً من الخبرات المتنوعة التي تمتلكها طائفة عريضة من أصحاب المصلحة، الذين صار من المسلم به على نطاق واسع أنهم يلعبون دوراً هاماً في دفع المتابعة المتكاملة للمؤتمرات. كما كان ذلك رسالة واضحة موجهة إلى منتدى روما لأصحاب المصلحة عن "دور أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين في الإسهام في جودة المعونات وفعاليتها"، الذي اجتمع في حزيران/يونيه ٢٠٠٨،

(٥) إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٣٩، المرفق، الفقرة ٤٧.

وإلى خطة عمل أكرا. وسيعمل المنتدى عام ٢٠١٠ على تطوير الشراكة التي أقامها منتدى التعاون الإنمائي مع المجتمع المدني والبرلمانات وأجهزة الحكم المحلي والقطاع الخاص.

٤٠ - وفي حين لم يتناول المنتدى بعد بصورة متعمقة الولاية المسندة إليه بتعزيز الترابط بين أنشطة وضع المعايير والعمل التنفيذي لمنظومة الأمم المتحدة، فإن تلك الولاية تمثل فرصة للمنتدى لزيادة تركيز أنشطة التعاون الإنمائي التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن أن يشكل ذلك إسهاماً هاماً في استعراض السياسات الشامل المقبل للأنشطة التنفيذية الذي سيجري عام ٢٠١٢.

٣ - اجتماع الجمعية العامة المخصص للتنمية

٤١ - تعقد الجمعية العامة سنوياً منذ عام ٢٠٠٦ اجتماعاً مخصصاً للتنمية، على شكل مناقشة عامة. وتنص الولاية الواردة في قرار الجمعية ٢٦٥/٦٠ على عقد الاجتماع أثناء مناقشة متابعة إعلان الألفية والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥، وعلى أن يشمل الاجتماع تقييماً للتقدم المحرز على مدار السنة السابقة. ولا يتم إعداد أية وثائق رسمية للاجتماع، كما لا تصدر عنه أية نتائج رسمية.

٤٢ - وخلال السنوات الثلاث الماضية، كانت المناقشة، التي تجري في شهر كانون الأول/ديسمبر، تغطي طائفة واسعة من المسائل، مثل حالة التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، والحالة الاقتصادية والمالية العالمية، وتغير المناخ وتأثيره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسلام والأمن، ودور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تيسير التنمية. وفي عام ٢٠٠٧، نظمت الجمعية، قبل الاجتماع مباشرة، حلقة نقاش حوارية غير رسمية أتاحت للوفود معلومات عن الاتجاهات السائدة وقتها وتأثيرها على الجهود الإنمائية. وشهدت حلقة النقاش مشاركة نشطة من الوفود، مما أثرى المداولات في الاجتماع التالي المخصص للتنمية.

٤٣ - غير أن العديد من المسائل المذكورة أعلاه التي جرى تناولها في الاجتماع المخصص للتنمية جرى أيضاً تناولها سلسلة من الجلسات العامة الأخرى المتصلة بالتنمية التي عقدتها الجمعية العامة. فخلال الدورة الثالثة والستين، على سبيل المثال، شملت المناسبات المتصلة بالتنمية المناسبة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، والاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا، والاجتماع العام الرفيع المستوى المخصص لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي، والمؤتمر الدولي لمتابعة تمويل التنمية، والمؤتمر المقبل عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية، وأزمة الغذاء العالمية والحق في الغذاء، وفرص الوصول إلى التعليم في حالات الطوارئ وما بعد الأزمات والحالات

الانتقالية الناتجة عن صراعات من صنع البشر أو عن كوارث طبيعية، والقيام بجهد جماعي لإنهاء الاتجار بالبشر.

٤٤ - ونظرا لتعدد الاجتماعات المتصلة بالتنمية في الجلسات العامة التي تعقدها الجمعية العامة واللجان المختصة، فإن تأثير الاجتماع المخصص للتنمية كان محدودا. ولذلك، فقد ترغب الوفود في النظر فيما إذا كان ينبغي أن يقتصر عقد الاجتماع المخصص للتنمية على السنوات التي لا تُنظم فيها مناسبات رفيعة المستوى حول قضية التنمية.

٤٥ - وكما أشارت الدول الأعضاء أثناء الاجتماعات السابقة، فإن الاجتماع المخصص للتنمية يمكن أن يمهّد الأرض لعمل الجمعية العامة في ميدان التنمية. ويمكن للدول الأعضاء أن تستغل الاجتماع لتوجيه الانتباه إلى التطورات الجديدة الرئيسية التي يمكن أن تؤثر على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تتقدم باقتراحات حول ما ينبغي أن تكون عليه استجابات الجمعية ولجانها المختصة. وإذا ما أريد للاجتماع أن يمهّد الأرض لعمل الجمعية في ميدان التنمية خلال أية دورة عادية بعينها، فإن الوفود قد ترغب في النظر في عقد الاجتماع المخصص للتنمية عند افتتاح الدورة وليس قرب انتهائها. أما إذا استمر عقد الاجتماع قرب نهاية الدورة العادية، فإن من الممكن الاستفادة منه في تقييم المداولات التي شهدتها الدورة وتوجيه جميع أصحاب المصلحة لتنفيذ ما اتفق عليه أثناء الدورة. وفي هذه الحالة الأخيرة، ستكون النتيجة المتوقعة، في شكل موجز يعده الرئيس، بمثابة وثيقة توجيهية لجميع الشركاء في التنمية.

٤٦ - كما قد ترغب الوفود، وهي تمضي قدما، في استعراض شكل الاجتماع. ففي الماضي، كان الاجتماع يأخذ شكل المناقشة العامة، متبعا في ذلك النظام الأساسي للجمعية العامة. ونظرا للاستجابات الإيجابية من الوفود على حلقات النقاش الحوارية التي نُظمت في العديد من المناسبات، وتحديدًا في الاجتماع الخاص بالتنمية عام ٢٠٠٧، فإن الوفود قد ترغب في النظر في التوصية بشكل أكثر تفاعلا للاجتماع المخصص للتنمية نفسه.

ثالثا - الآثار المترتبة على تواتر تقديم تقرير الأمين العام عن التنفيذ والمتابعة المتكاملين لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية

ألف - أهداف تقارير الأمين العام المقبلة وقيمتها المضافة

٤٧ - في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨/٢٩، طلبت الوفود إلى الأمين العام تقديم توصيات عن تواتر تقديم تقرير الأمين العام عن دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها

الأمم المتحدة، وذلك بهدف مواصلة تعزيز فعالية التقرير. ويبدو الوقت ملائماً لإجراء مثل هذا الاستعراض، نظراً لأن ولاية الترتيب الحالي لتقديم التقرير كانت قد صدرت قبل إسناد المهام الجديدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي^(٦). وبالتالي، يبدو من المناسب استعراض ما إذا كان يمكن لترتيب مختلف لتقديم التقرير أن يساعد بصورة أفضل على النهوض بالمتابعة المتكاملة للمؤتمرات.

٤٨ - وكانت التقارير الماضية للأمين العام، وفقاً لولايتها، تستعرض إسهام مجمل هيكل المتابعة، المنشأ بموجب قرارات الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠، و ١٢/٥٢ بء، و ٢٧٠/٥٧ بء، و ٢٦٥/٦٠، و ١٦/٦١، في المتابعة المتكاملة للمؤتمرات. وفي ضوء اتساع نطاق القرارات، اتضح مدى صعوبة توفير تقييم شامل للتقدم المحرز في تعزيز الاتساق الهيكلي والمواضيعي على حد سواء. ومع تنفيذ معظم الأحكام المتصلة بهيكل المتابعة في تلك القرارات، يُقترح أن ينصب التركيز الرئيسي في تقارير الأمين العام المقبلة على الاتساق الموضوعي.

٤٩ - والقيمة المضافة الرئيسية لتقارير الأمين العام المقبلة عن المتابعة المتكاملة للمؤتمرات يمكن أن تتمثل في توفير تفهم أفضل للتقدم الذي تحوزه البلدان حتى وقت صدور التقرير في تنفيذ المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات. وينبغي أن تتضمن التقارير نظرة عامة على الطريقة التي تسهم بها مختلف أجزاء هيكل المتابعة في الأمم المتحدة، من جانب منظومة الأمم المتحدة ومن الجانب الحكومي الدولي على حد سواء، في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وبالنسبة للبلدان المتقدمة النمو، يمكن أن يوفر التقرير نظرة عامة على ما تتبناه من سياسات وما تتخذه من تدابير لتعزيز المتابعة المتكاملة للمؤتمرات. أما بالنسبة للبلدان النامية، فإن التقرير يمكن أن يركز على ما تحوزه من تقدم في دفع نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة بصورة تتسم بالتكامل، وبخاصة من خلال تنفيذ استراتيجيات وطنية شاملة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى الدعم الذي يقدمه لها المجتمع الدولي.

٥٠ - ويمكن لخطة الأمم المتحدة للتنمية أن توفر إطاراً للتحليل في التقارير المقبلة. وللإبقاء على تركيز التقرير، يمكنه الاستفادة من خبرات البلدان التي قدمت عروضاً طوعية وطنية. فيمكن، على سبيل المثال، أن يركز على التقدم المحرز في دفع المتابعة المتكاملة للمؤتمرات في المواضيع المدرجة في خطة الأمم المتحدة للتنمية التي يجري تناولها في الاستعراض الوزاري السنوي. ومن شأن ذلك أن يكفل بمرور الوقت تغطية شاملة للمواضيع الفنية.

(٦) أدرجت الفقرة ٣٩ من قرار الجمعية العامة ٢٧/٥٧ بء هذا البند في جدول الأعمال لكي يجري تناوله سنوياً للنظر في تقييم تنفيذ نتائج المؤتمرات والنظر في الفصول ذات الصلة من التقرير السنوي للمجلس.

٥١ - وتجدر ملاحظة أنه في حين أن كلا من التقرير المقترح عن المتابعة المتكاملة وتقرير الأمين العام عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية يبحثان الارتباطات بين التوجيه المعياري والأنشطة التي تجري على الصعيد القطري، فإن تركيز ونطاق كل منهما يختلفان كل الاختلاف عن الآخر. ففي حين أن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للسياسات يتركز بصورة رئيسية على كيفية تعزيز فعالية عمليات منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، في إطار الملكية الوطنية والقيادة الوطنية، فإن عملية المتابعة المتكاملة تنطلق في تحليلاتها من استراتيجيات التنمية الخاضعة للسيطرة الوطنية. وتتناول هذه العملية الأخيرة بالتقييم، من زاوية السياسات العامة، الطريقة التي تحرز بها البلدان تقدما في دفع المتابعة المتكاملة للمؤتمرات من خلال تشجيع الاستراتيجيات الشاملة على مختلف المستويات، والطريقة التي تساعد بها منظومة الأمم المتحدة في تشجيع مثل هذا النهج المتكامل.

باء - تواتر تقديم تقارير الأمين العام مستقبلا

٥٢ - نظرا لإمكانية التأخر بين الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وتقرير المتابعة المتكاملة، يقترح إعداد تقرير للأمين العام كل أربع سنوات، قبل عام من تقديم تقرير الأمين العام عن الاستعراض الشامل للسياسات وما يتبعه من اعتماد للوثائق الاستراتيجية الجديدة للوكالات والصناديق والبرامج.

٥٣ - وإعداد تقرير المتابعة المتكاملة قبل تقرير الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات ينطوي على عدة مزايا. أولا، سيوفر هذا التوقيت للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة صورة عامة للتقدم المحرز في تعزيز اتساق السياسات في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية قبل تقديم التوجيهات التنفيذية الجديدة لمنظومة الأمم المتحدة خلال الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وثانيا، فإن إعداد هذا التقرير بالارتباط بالاستعراض الشامل للسياسات سيساعد في الحد من أعباء تقديم التقارير الإضافية، حيث سيكون بمقدور الأمين العام الاستفادة من التقييم الوارد في تقرير المتابعة المتكاملة للمؤتمرات في إعداد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. كما سيوفر التقرير التوجيه للوكالات والصناديق والبرامج وهي تبدأ دورة تخطيط جديدة تمتد لأربع سنوات.

رابعاً - التوصيات

٥٤ - استناداً إلى ما تقدم، قد ترغب الوفود في أن تنظر في أن تطلب إلى الأمين العام إعداد تقرير كل أربع سنوات عن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وتقديم أول تقرير في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ٢٠١٥ والدورة السبعين للجمعية العامة. ويقترح بالنسبة لهذا التقرير ما يلي:

(أ) إعداده قبل عام من تقرير الأمين العام عن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة عام ٢٠١٦، ثم كل أربع سنوات بعد ذلك؛

(ب) تقييم التقدم الذي تحرزه البلدان، النامية والمتقدمة النمو على حد سواء، في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛

(ج) تمكين الجمعية والمجلس من تحديد المجالات التي تشتد فيها الحاجة إلى المزيد من الرقابة والتوجيه على المستوى الحكومي الدولي من أجل دفع المتابعة المتكاملة للمؤتمرات؛

(د) إجراء تقييم، من منظور السياسات العامة، لكيفية إسهام آليات متابعة فرادى المؤتمرات في المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات؛

(هـ) تقييم فعالية منظومة الأمم المتحدة في إسداء مشورة السياسات الشاملة لدعم السياسات الوطنية أو، إذا كان ممكناً، الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الشاملة الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

(و) التركيز على دراسات الحالات الإفرادية لعدد قليل من البلدان النامية والمتقدمة النمو، وعلى مجموعة فرعية مختلفة من مواضيع خطة الأمم المتحدة للتنمية؛

(ز) البناء على التقارير المستمرة ذات الصلة التي تقدمها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، والاستفادة قدر الإمكان من أدوات تقييم الأثر ودراسات الحالات الإفرادية داخل منظومة الأمم المتحدة.